



التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالجزائر

Financial technology and its role in promoting financial inclusion in Algeria

بلحاج بن زيان جميلة*، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، جامعة تيسمسيلت (الجزائر)،

djamila.benziane@cuniv-tissemsilt.dz

تاريخ الارسال: 2025/01/31	تاريخ القبول: 2025/12/30	تاريخ النشر: 2025/12/31	المؤلف المرسل: بلحاج بن زيان جميلة
---------------------------	--------------------------	-------------------------	------------------------------------

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالجزائر، وذلك من خلال استعراض أهم أدوات التكنولوجيا المالية المطبقة في القطاع المالي، وكمثال على ذلك بطاقات السحب، أجهزة الدفع الالكترونية، وخدمات الدفع عبر الانترنت.

وقد خلصت الدراسة إلى أن هذه الأدوات تساهم بشكل نسبي في توسيع قاعدة الشمول المالي، إلا أن التقدم المحقق لا يزال دون المستوى المأمول، وذلك بسبب التحديات المرتبطة بالبنية التحتية، إضافة إلى محدودية الثقة في النظام المصرفي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، التكنولوجيا المالية، الجزائر، الدفع الالكتروني، التحول الرقمي.

Abstract:

This study aims to analyze the role played by financial technology in financial inclusion in Algeria by reviewing the most important financial technology tools in the financial sector, Examples include debit cards, electronic payment devices, and online payment services.

The study concluded that these tools contribute relatively to expanding the base of financial inclusion, but the progress achieved is still below the expected level due to challenges related to infrastructure in addition to limited confidence in the banking system.

Keywords: Financial inclusion, financial technology, Algeria, Digital payment, Financial services.

* المؤلف المرسل: بلحاج بن زيان جميلة.

1. مقدمة:

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم، برزت التكنولوجيا المالية من ضمن أحد الابتكارات الرئيسية التي اهتمت بإعادة تشكيل ملامح القطاع المالي، وذلك من خلال تقديم خدمات مالية مبتكرة وسهلة الوصول، ومن ضمن هذه التغييرات سعي الدول إلى تعزيز الشمول المالي، على اعتباره أنه أحد الأهداف الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة كما يعتبر من أبرز مؤشرات فعالية النظم المالية، فهو يساهم في تمكين الأفراد بالأخص الفئات المهمشة والفقيرة، من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، كالحسابات المصرفية، التمويل، التأمين، فالتكنولوجيا المالية تلعب دور محوري في تسيير الوصول، وذلك من خلال تجاوز الحواجز التقليدية كالموقع الجغرافي أو التكلفة.

والجزائر من ضمن الدول التي تسعى إلى بذل العديد من الجهود، فرغم المبادرات الحكومية لدعم التحول الرقمي، إلا أن البلاد مازالت تواجه العديد من التحديات التي تعيق تعميم الشمول المالي، ما يبرز أهمية دراسة مدى تأثير التكنولوجيا المالية على توسيع قاعدة الشمول المالي بالجزائر، وعليه يتم طرح الإشكالية التالية:

1.1. طرح الإشكالية:

ما مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالجزائر؟

2.1. التساؤلات الفرعية: وللإجابة على الإشكالية الرئيسية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أبرز مظاهر التكنولوجيا المالية في القطاع المالي الجزائري؟
- ما مدى تأثير أدوات التكنولوجيا المالية على توسيع قاعدة الشمول المالي؟
- هل استطاعت الجزائر منافسة الدول العالمية في تحقيق تطور في الشمول المالي؟

3.1. الفرضيات: للإجابة على الأسئلة السابقة الذكر تم طرح الفرضيات التالية كإجابات مبدئية تم افتراض الفرضية الرئيسية التالية: تساهم التكنولوجيا المالية بشكل ايجابي في تعزيز الشمول المالي، لكن هذا التأثير محدود، تندرج منه الفرضيات الفرعية التالية:

- توجد تطبيقات ملموسة للتكنولوجيا المالية كالدفع الالكتروني وبطاقات السحب.
- ساهمت أدوات التكنولوجيا المالية الى حد ما بتوسيع قاعدة الشمول وجعلت الخدمات متاحة للعديد.
- استطاعت الجزائر من تحقيق تقدم مقارنة ببعض الدول العربية في مجال الشمول المالي.

4.1. أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول موضوعا راهنا ذا أبعاد اقتصادية واجتماعية عميقة، وتوفر أرضية علمية لفهم العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي في بيئة نامية مثل الجزائر، بما يساهم في توجيه السياسات العامة وتطوير القطاع المالي وذلك من خلال:

- إبراز العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي.
- تقييم الوضع الجزائري ثم مقارنته بتجاربه بلدان أخرى.

5.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى التعريف بالشمول المالي والتكنولوجيا المالية والتأثير الذي تلعبه التكنولوجيا المالية ومساهمتها في تعزيز الشمول المالي من خلال ابراز العلاقة بينهما، مع السعي لدراسة الواقع الجزائري وتحديد أدوات التكنولوجيا المالية المستخدمة في الجزائر، ليتم في الاخير معرفة مرتبة التي تحتلها الجزائر مقارنة بدول علمية وعربية بالاختص.

6.1. منهجية الدراسة: من أجل القيام بهذه الدراسة قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل بيانات رسمية صادرة عن هيئات مالية جزائرية.

7.1. الدراسات السابقة:

– دراسة زرقاطة مريم، ضامن وهيبة، مقال بعنوان: "واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي"، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجنت، المجلد 04، العدد 01 (خاص)، جانفي 2023، حيث سعت هذه الدراسة إلى تشخيص واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية ومدى مساهمتها في تقليص فجوة الشمول المالي الذي كان ضعيف ومحدود.

– محمد عبد العليم صابر، مقال بعنوان: "التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية"، مجلة إسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات، حيث سعت هذه الدراسة إلى إبراز دور وأهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، لتتوصل الدراسة أن الشمول المالي يتعد عن الحجم المرغوب فيه لتعزيز الاقتصاد المالي للدول.

– كرباش هادية، بوشبورة محمد اسلام، مذكرة بعنوان: "دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء تجارب عربية"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2022/2021، حيث هذه الدراسة الى تبيان الجهود الوطنية الجزائرية والتي لا تزال بعيدة مقارنة بدول عربية أخرى.

8.1. خطة الدراسة: تم تقسيم هذه الدراسة إلى:

- مفهوم الشمول المالي.
- مفهوم التكنولوجيا المالية.
- مظاهر الشمول المالي بالجزائر

2. مفهوم الشمول المالي:

تم خلاله عرض جملة من التعاريف التي تتعلق بالشمول المالي وأهم الجوانب التي يتركز عليها، إضافة إلى تعريف التكنولوجيا المالية وأهميتها، ليتم في الأخير التطرق إلى الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي.

1.2. تعريف الشمول المالي: هناك العديد من التعاريف أهمها:

عرفته مجموعة العشرين (20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AIF) على أن الشمول المالي هو الرغبة في الوصول إلى جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمشة وأصحاب الدخل المنخفض (Fayce & El-Mehdi, 2022, p. 303)، بتوفير الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب واحتياجاتهم (نعيمي و بن ساسي، 2021، الصفحات 230-231)، وعرفه صندوق النقد العربي أن الشمول المالي يتيح الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها لجميع الفئات

الاجتماعية، من خلال قنوات التوزيع الرسمية وبأسعار معقولة. (fatma & Boufelfel, 2023, p. 273) وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء. (سمية و العجاج، 2022، صفحة 73) بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. (فلاق و شارفي، صفحة 06)

2.2. أهم الجوانب التي يركز عليها الشمول المالي: من خلال ما سبق عرضه في التعريف يتضح أن للشمول المالي جملة من الركائز التي تدعمه تتمثل في: (الأحسن، بشاري، و رفيق، 2023، صفحة 40)

- يقوم بتوفير خدمات مالية رسمية ومنظمة فالقدرة على تحمل التكاليف وقرب المسافة يعمل على تسهيل وتحسين عملية الحصول على المنتجات والخدمات المالية.
- القيام بإدارة الأموال يصاحبه التخطيط للمنتقل والتعامل مع الضائقة المالية.
- استخدام منتجات وخدمات مالية من خلال كل من الانتظام والتكرار ومدة الاستخدام.
- القيام بتصميم خدمات تتوافق واحتياجات العملاء مع العمل على تطويرها شاملة بذلك كافة فئات المجتمع ما يسمح للخدمات والمنتجات المالية بامتلاك الجودة.

3. التكنولوجيا المالية:

1.3. تعريف التكنولوجيا المالية: تعرف التكنولوجيا المالية هي تلك الابتكارات المالية التي باستطاعتها أن تنتج نماذج

أعمال جديدة، (حسين، 2020، صفحة 476) بهدف تحسين وتطوير الخدمات والمنتجات المالية، سواء من خلال استخدام التكنولوجيا من أجل إنشاء نماذج أعمال جديدة أو لتعزيز الخدمات التقليدية بفعالية أكبر وتحسين الوصول إليها، (مروة، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي - دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية-، أطروحة دكتوراه ، 2024، صفحة 25) من أجل تحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية. من مميزات هذه التكنولوجيا أنها أسرع وأسهل وحتى أرخص ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة. (ومضة، التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا توجهات قطاع الخدمات المالية، 2025، صفحة 07)

2.3. أهداف التكنولوجيا المالية: للتكنولوجيا المالية غرضين أساسيين يتمثلان في: (مروة، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي - دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية-، أطروحة دكتوراه في ا، جامعة قلما، 2024/2023).

- تهدف التكنولوجيا المالية إلى تحسين الصناعة المالية التقليدية: ويتم ذلك من خلال تطبيق التقنيات الحديثة والابتكارات التكنولوجية، وهذا يشمل الذكاء الاصطناعي، تكنولوجيا البلوكتشين، تحليل البيانات الضخمة، وغيرها من التكنولوجيا من أجل تحسين كفاءة العمليات المالية، وتسهيل الوصول للخدمات المالية، وتقديم خدمات أفضل للعملاء.

- تهدف التكنولوجيا لإيجاد حلول جديدة: تسعى التكنولوجيا المالية لتقديم حلول جديدة وإيجاد نماذج أعمال مبتكرة لمواجهة التحديات الاقتصادية الجديدة، ويتضمن ذلك تلبية احتياجات الأفراد والشركات مثل تمكين الوصول إلى

الخدمات المالية عبر الانترنت، تطوير وسائل دفع آمنة وفعالة، تحسين الاستثمار وإدارة الأموال، وغيرها من الحلول التي تلبي الاحتياجات الحديثة والتحديات الناشئة في السوق المالي والاقتصاد.

3.2. دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي: تعمل التكنولوجيا المالية على المساهمة في تعزيز الشمول المالي للملايين من الأفراد والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عبر العالم من خلال التغلب على العوائق التقليدية، ومنح فرصة للبلدان النامية للمضي نحو التحول الرقمي وذلك من خلال: (إيمان و قمازي، 2023، الصفحات 131-132)

- **نطاق التغطية:** اعتبر صعوبة الوصول إلى مجموعة واسعة النطاق من المنتجات المالية من ضمن أهم المعوقات التي يواجهها الشمول المالي، فقامت القنوات الرقمية التي نشرتها البنوك وشركات الاتصال بمساعدة ملايين الأشخاص ممن يملكون الهاتف النقال في الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية طول السنوات الأخيرة، والتي ربطه مع العديد من الخدمات.
- **معلومات العملاء:** إن الهوية الرقمية وبصمة البيانات الناتجة أتاحت استخدام الخدمات الرقمية للمعلومات الضرورية الخاصة بالعميل من أجل فتح الحسابات، ما ساعد في توفير سبل الوصول إلى مجموعة من الخدمات والمنتجات المالية.
- **السلامة التجارية:** ينطوي شمول الفئات المحرومة من الخدمات على توفير قدر كبير من خدمات المدفوعات والودائع والتأمين ومنتجات الإقراض منخفضة القيمة مصممة حسب احتياجات العملاء، ويتطلب القيام بذلك على نحو مستدام تحقيق عوائد كافية لتغطية التكاليف دون تحديد أسعار لا يمكن الوصول إليها، ما يتطلب تكلفة منخفضة من أجل تقديم الخدمات، ويمكن ذلك من خلال التكنولوجيا المالية.

لقد أسهم التحول الرقمي الذي شهده القطاع المالي في تقديم خدمات مالية تتصف بجودة عالية وملائمة أكثر للعملاء، وبتكاليف أقل، مما سهل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى التمويل اللازم، كما ساعد ذلك في تحسين أداء ورؤية هذه المؤسسات، من خلال تقديم خدمات مباشرة للعملاء دون الحاجة إلى وسطاء ماليين، ويظهر ذلك في الدور المتزايد الذي تلعبه شركات التكنولوجيا المالية في سعيها لتقديم خدمات مالية مبتكرة، مما يفرض بالضرورة التحول من النظام المصرفي التقليدي إلى نموذج مصرفي حديث يعتمد على البيانات، فيساهم هذا التحول في توسيع نطاق الشمول المالي وذلك من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، ما يؤدي بدوره إلى تحسين مستويات المعيشة، وتقليل معدلات الفقر، نتيجة خفض تكلفة المعاملات، وتقديم الائتمان لشريحة أكبر من المجتمع.

إن التكنولوجيا المالية تؤدي دورا حاسما في زيادة نسبة الشمول المالي وذلك من خلال أشكال عديدة ومستحدثة من العمليات المالية والمصرفية التي يمكن إجراؤها عبر الهاتف النقال أو الانترنت.

4. مظاهر الشمول المالي بالجزائر:

تعددت مظاهر الشمول المالي في الجزائر منها نشاط الدفع على الانترنت، أنشطة السحب على الجهاز النقدي الصراف الآلي، ملكية الحساب، وغيرها من المظاهر طول الفترة الممتدة من 2016 إلى 2020 لتصل في بعض المؤشرات إلى 2023 وذلك حسب المعلومات المتوفرة والمنشورة من قبل مؤسسات مالية جزائرية كبريد الجزائر.... الخ، وقد تم الاعتماد على البيانات الرسمية المنشورة في المواقع الرسمية للبنك الوطني الجزائري، و بريد الجزائر.

1.4. نشاط الدفع على الانترنت بالجزائر: عرفت الجزائر في الآونة الأخيرة قفزة نوعية في مجال الانترنت حيث زاد عدد المتعاملين خاصة بظهور خاصية 3G و 4G على الهاتف زاد من ثقات المتعاملين على انترنت ففي الوقت الحالي يوجد حوالي 510 تاجر الويب المنخرطين في نظام الدفع الالكتروني البنكي، فمنذ انطلاق الدفع على الانترنت نتج حوالي 77356540 من المعاملات والتي تنوعت وتعددت من نقل، تأمين، هاتف.... تعددت العمليات التي أصبحت تتم عن طريق الانترنت دون عناء التنقل مما سهل العملية والتي تم توزيعها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (01): جدول يبين الدفع على الانترنت بالجزائر

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
هاتف/الصالات	6 536,00	87 286,00	138 495,00	141 552,00	4 210 284,00	6 993 135,00	7 490 626,00	8 400 869,00
نقل	388,00	5 677,00	871,00	6 292,00	11 350,00	72 164,00	195 490,00	371 317,00
تأمين	51,00	2 467,00	6 439,00	8 342,00	4 845,00	8 372,00	23 571,00	36 996,00
مصدر فواتير	391,00	12 414,00	29 722,00	38 806,00	85 676,00	120 841,00	302 273,00	640 485,00
خدمة إدارية	0,00	0,00	1 455,00	2 432,00	68 395,00	155 640,00	153 957,00	4 086 659,00
خدمات	0,00	0,00	0,00	5 056,00	213 175,00	457 726,00	705 114,00	1 055 672,00
بيع السلع	0,00	0,00	0,00	0,00	235,00	13 468,00	24 169,00	51 154,00
رياضة وثقافة	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	152 925,00	708 212,00
العدد الإجمالي للمعاملات	7 366,00	107 844,00	176 982,00	202 480,00	4 593 960,00	7 821 346,00	9 048 125,00	15 351 354,00
المبلغ الإجمالي (دج)	15 009 842,02	267 993 423,40	332 592 583,28	503 870 361,61	5 423 727 074,80	11 176 475 535,68	18 151 104 423,96	32 196 672 024,03

المصدر: بالاعتماد على بيانات على الموقع: <https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/>

يوم 2024/05/04، الساعة: 18:30.

يتضح من خلال هذا الجدول أن هناك العديد من الآليات التي تتم التعامل والدفع فيها الكترونيا أهمها فاتورة الهاتف والتي هي تحتل المبلغ الأكبر كون أن أغلبية السكان الجزائريين يمتلكون هواتف وحسابات في مواقع يحتاجون إلى الدفع فيها للحصول على هذه الخدمات، لتليه بعد ذلك النقل والتأمين ومصدر الفواتير، لكن بملاحظتنا للجدول أن بعض العمليات ظهر الدفع الالكتروني فيها مؤخرا في الآونة الأخيرة فالخدمات الإدارية بدأت في الظهور من 2018 لان الدفع الالكتروني يسمح للسلطات من معرفة مقدار المداخل التي تحققها من خلال تقديمها لهذه الخدمات دون أن يتم أي اختلاس أو سرقة وخدمات من 2019 أما بيع السلع فهي لم تكن معروفة في الجزائر وكانت تتم بيع التاجر والعميل مباشرة إلا أن بدأت في الظهور 2020 وذلك كون أن الكوفيد كان السبب في ظهور هذا النوع من المعاملات لظهور سياسة العزل وإجراءاته حدثت من التواصل كما تم غلق المحلات هذا ما جعل أصحاب السلع يفكرون في حل حتى لا

تتكسد وأحيانا تفسد بضاعتهم فكانت مواقع التواصل الاجتماعي هي الملجأ لهم من أجل التعريف ببضاعتهم مع القيام بتوصيل أو عن طريق الطرود على أن يتم الدفع عن طريق البنك أو البريد. إذا كخلاصة لكل ما سبق من خلال الجدول يتضح أن عدد المعاملات الالكترونية عبر الانترنت ومحطات الدفع الالكتروني، فبعد احتساب معدل نمو سنوي للمعاملات قدر بتقريب حوالي 40% بين السنوات 2019 و2023، مع نمو خاص في قطاعات الهاتف، الخدمات الإدارية، والتجارة الالكترونية.

2.4. نشاط السحب على الجهاز النقدي: اعتبرت أجهزة الصراف الآلي من مظاهر التطور والتقدم التكنولوجي والتي ظهرت منذ مدة طويلة لدى دول العالم المتقدم، رغم ظهورها في الآونة الأخيرة في الجزائر إلا أنه أصبح لها دور فعال وكانت مريحة سواء للعملاء أو العاملين، وهذا الجدول يبين العدد الإجمالي لأجهزة الصراف الآلي العاملة البنكية :

الجدول رقم (02): العدد الإجمالي لأجهزة الصراف الآلي العاملة البنكية:

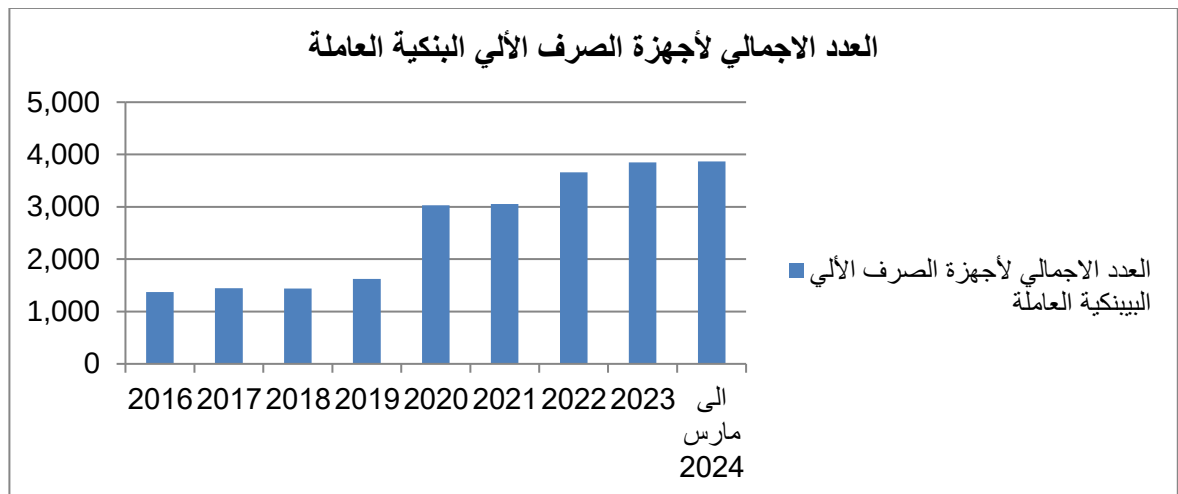
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	مارس 2024
العدد	1370	1443	1441	1621	3030	3053	3658	3848	3868

المصدر: بالاعتماد على بيانات على الموقع: [https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-](https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet)

[/paiement-sur-internet](https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet)، يوم 2024/05/05، على الساعة: 21:15.

ولتحليل ما جاء في الجدول تم إعداد الرسم البياني الآتي:

الشكل رقم (01): رسم بياني يبين العدد الإجمالي لأجهزة الصراف الآلي العاملة البنكية بالجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 02.

من خلال الشكل رقم 01 تتضح أن سنة 2020 كانت نقطة التحول في زيادة عدد الصراف الآلي، والذي يعود سبب ذلك إلى زيادة فروع البنوك لتواصل الاستمرار في التزايد المستمر في السنوات التي تليها كما لا ننسى أنه في هذه السنة كان هناك انتشار واسع لمرض الكوفيد-19 ما دفع البنوك للبحث عن حلول تساعد على القيام بالعمل دون أن يكون هناك تقارب وتماس ما بين العملاء والعمال حتى لا ينتشر المرض أكثر وأحد أهم الحلول كان الصراف الآلي حتى يستطيع

العملاء الحصول على أموالهم. وحتى يتم التأكيد على استغلالها وأنه كان لها دور لا بد من دراسة معاملات السحب هل زادت وهل الصراف الآلي ساهم في زيادتها.

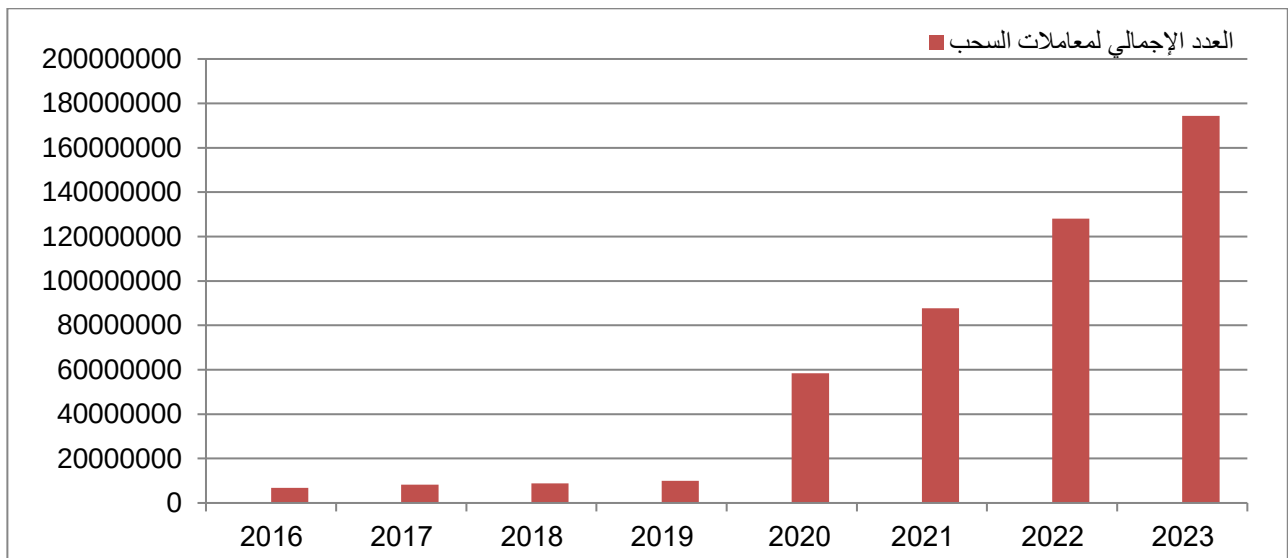
الجدول رقم (03): جدول يبين معاملات السحب

السنوات	2016	2017	2018	2019
المبلغ الإجمالي لمعاملات السحب	6 868 031,00	8 310 170,00	8 833 913,00	9 929 652,00
المبلغ الإجمالي لمعاملات السحب (دج)	98 822 524 500,00	126 398 291 000,00	136 233 452 000,00	164 116 233 000,00
السنوات	2020	2021	2022	2023
المبلغ الإجمالي لمعاملات السحب	58 428 933,00	58 428 933,00	87 722 789,00	128 035 361,00
المبلغ الإجمالي لمعاملات السحب (دج)	164 116 233 000,00	1 728 937 064 000,00	2 182 896 695 000,00	3 262 245 367 500,00

المصدر: بالاعتماد على بيانات على الموقع: [https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-](https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet)

[/paiement-sur-internet](https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet)، يوم 2024/05/05، على الساعة: 22:00.

الشكل رقم (02): رسم بياني يبين العدد الإجمالي لمعاملات السحب بالجزائر خلال الفترة 2016-2023.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 03.

من خلال الشكل رقم 02 تبين أنه قبل 2020 كان السحب باستخدام الصراف الآلي قليل أو يمكن القول معدوم لتعتبر سنة 2020 سنة تحول وتزايد عدد عمليات السحب باستخدام الصراف الآلي وذلك بسبب ما عرفه العالم آنذاك أزمة عالمية ثلاثة التي تمثلت في الكوفيد-19 وزاد تعامل المتعاملين بهذا النوع من السحوبات التي استمرت في التزايد مستمر لتصل إلى ذروتها في سنة 2023 حيث بلغ العدد الإجمالي لمعاملات السحب بـ 174 415 895 بمبلغ مالي قدره 3 262 245 367 500,00 دج هذا من جهة أما من جهة ثانية هو ظهور البطاقة الذهبية التي أصبحت سارية المفعول منذ 05 جانفي 2020 لكنها كانت سببا في زيادة نشاط الدفع الإلكتروني.

3.4. نشاط الدفع على محطة الدفع الالكتروني: حتى نرى أنه لابد من معرفة عدد محطات الدفع والتي تم وضعها ضمن الجدول التالي:

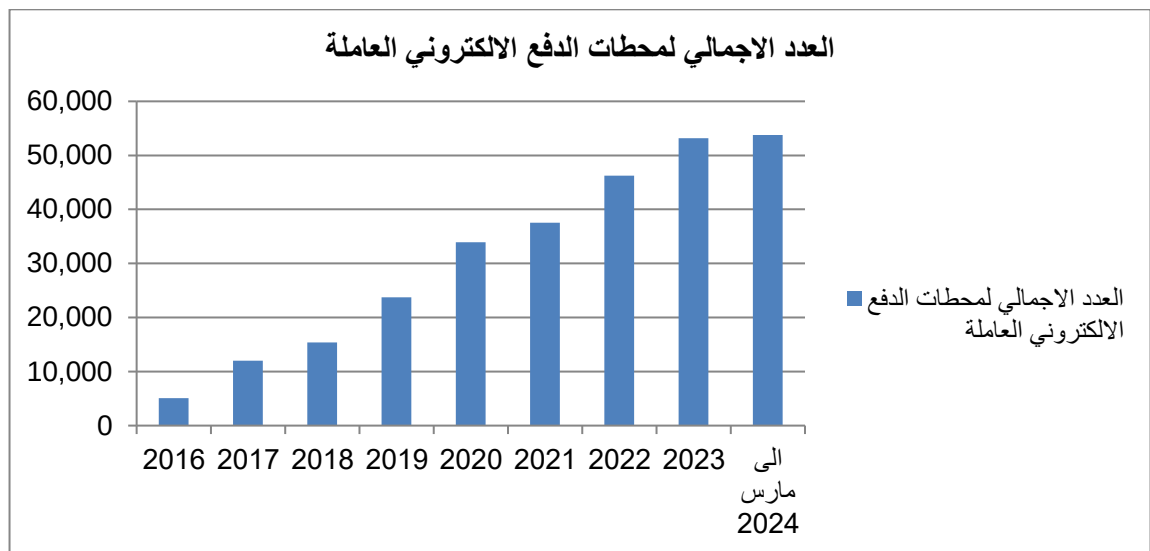
الجدول رقم (04): جدول يبين عدد محطات الدفع الالكتروني الإجمالية العاملة:

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد المحطات	5049	119895	15397	23762	33945	37561	46263	53191

المصدر: بالاعتماد على بيانات على الموقع: <https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/active-paiement-sur-internet>، يوم 2024/05/04، على الساعة: 18:30.

والذي سيتم تفصيله في الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (03): رسم بياني يبين عدد محطات الدفع الالكتروني الإجمالية العاملة بالجزائر خلال الفترة 2016-2023.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 04.

من خلال الشكل رقم 03 يتبين أن محطات الدفع الالكترونية التي تعمل من سنة 2016 وهي في تزايد مستمر لتبلغ أقصى زيادة لها في 2023 عدد الصراف الآلي التي تعمل 53 191 وهذا أقصى زيادة لتستمر الزيادة في سنة 2024 لغاية مارس زيادة في العدد بمقدار 565 وهذا حتى مارس فقط ما يدل أن الدولة الجزائرية تبذل كل مجهوداتها من أجل تفعيل الشمول المالي لديها والوصول إلى مستويات عالمية فتفعل التطور التكنولوجي لها هذا من جهة والسعي لفك العزلة على العديد من المناطق مع جعل راحة المواطن هدف تسعى إليه لأنه بزيادة عدد الصراف الآلي يجعل المواطن يتجنب الطوابير الطويلة التي أثقلت كاهل المواطن وجعلته يطالب بالحلول. وحتى يتم التأكيد على الدور الفعال الذي تلعبه محطات الدفع الالكترونية هذه كان لابد من دراسة عدد معاملات الدفع التي تمت على مستوى محطات الدفع الالكترونية.

الجدول رقم (05): جدول يبين المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع بالجزائر 2016-2023.

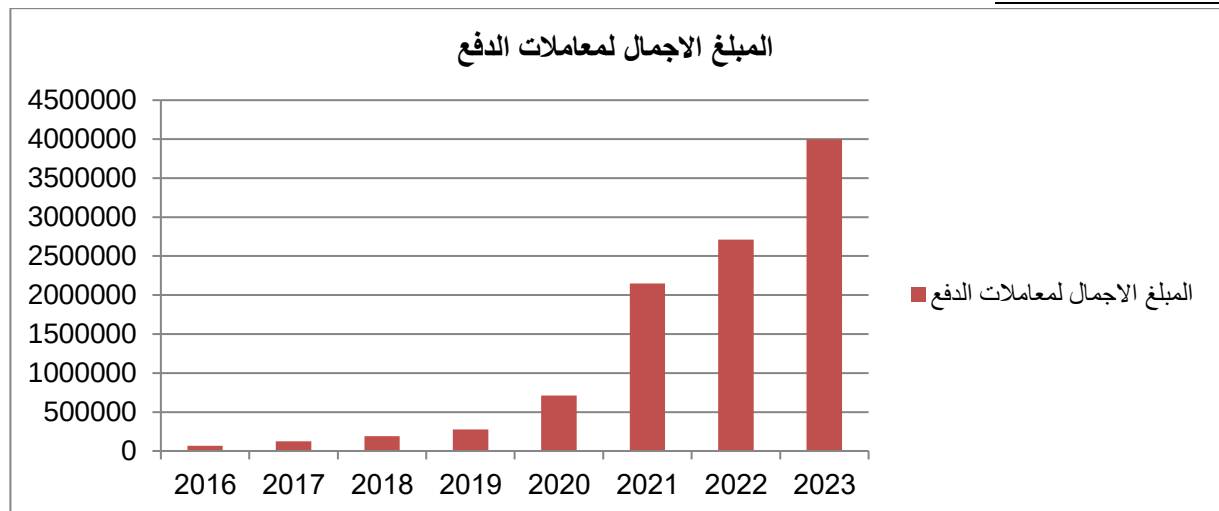
الوحدة دينار جزائري (دج)

السنوات	2016	2017	2018	2019
المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع	65501	122694	190898	274624
المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع	444 508 902,40	861 775 368,90	1 335 334 130,76	1 916 994 721,11
السنوات	2020	2021	2022	2023
المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع	711777	2150529	2712848	3997165
المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع	4 733 820 043,01	15 113 249 499,92	19 343 056 538,17	315 187 397 249,30

المصدر: بالاعتماد على بيانات على الموقع: [https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-](https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/)[paiement-sur-internet](https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/)، يوم 2024/05/04، على الساعة: 18:30.

لتحليل هذه البيانات قمنا بإعداد الشكل الموالي.

الشكل رقم (04): رسم بياني يبين المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع بالجزائر 2016-2023.



المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 05.

يتضح من خلال الجدول رقم (05) تطور كل من عدد معاملات الدفع الإلكتروني، والقيمة الإجمالية لهذه المعاملات، ومتوسط قيمة المعاملة الواحدة سنويا من 2016 إلى غاية 2023 والتي عكسها رسم بياني رقم (04) حيث يتضح من خلالهما:

ضعف النشاط في البداية (2016-2018) حيث كانت مستويات الدفع الإلكتروني ضعيفة جدا من حيث العدد والقيمة، ما يشير إلى بطء تبني هذه الوسيلة سواء من قبل المستهلكين أو المؤسسات. ليبدأ منحى المعاملات في الارتفاع بشكل ملحوظ حيث تضاعفت القيمة الإجمالية للمدفوعات من حوالي 46 ألف في 2019 إلى أكثر من 711 ألف في 2020، حيث اعتبرت سنة 2019 نقطة بداية التحول والذي يعكس بداية تحول رقمي مهم. ليتسارع النمو بين السنوات 2020-2023 حيث سجلت نموا هائلا، بالأخص سنة 2023 حيث بلغت القيمة الإجمالية لمعاملات الدفع حوالي

3,99 مليون دينار جزائري، أي أكثر من 08 أضعاف ما كانت عليه في 2020، والذي يظهر بشكل واضح في الرسم البياني من خلال تصاعد الأعمدة بشكل حاد. فارتفاع متوسط قيمة المعاملة من 902,40 دج في 2016 إلى أكثر من 7249,3 دج في 2023، ما يدل على أن المستهلكين أصبحوا يستخدمون الدفع الإلكتروني لمبالغ أكبر نتيجة مسايرة التطور من جهة وتغير ثقافة المستهلك من جهة ثانية وتأثرها بالتكنولوجيا المحيطة به.

وعليه يمكن القول أن كل من الجدول والرسم البياني يعكسان تطور الدفع الإلكتروني في الجزائر الذي كان تطوره بطيئا في البداية، ثم تسارع لافت ابتداء من 2019، وهو ما قد يكون نتيجة سياسات التحول الرقمي، وتأثيرات جائحة الكوفيد-19، إضافة إلى تحسن البنية التحتية الإلكترونية.

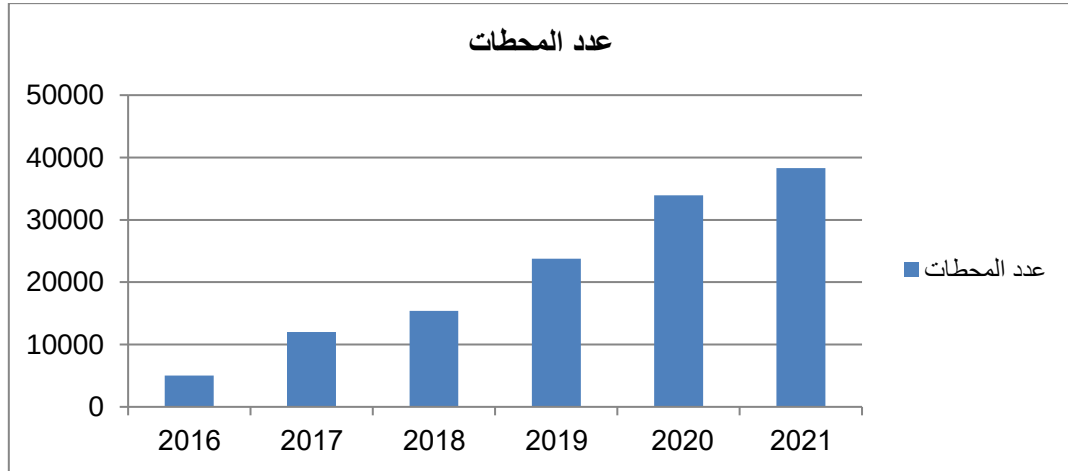
الجدول رقم (06): يبين أجهزة الدفع الإلكتروني (TPE) في الجزائر خلال الفترة (2021-2016):

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد المحطات	5049	11985	15397	23762	33945	38274

المصدر: بالاعتماد على بيانات على الموقع: <https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/>، يوم 2024/05/04، على الساعة: 19:10.

والذي تم تمثيل بياناته في الشكل الموالي.

الشكل رقم (05): شكل بياني يبين أجهزة الدفع الإلكتروني (TPE) في الجزائر خلال الفترة (2021-2016)



المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم 06.

بناءً على الجدول (رقم 06) والرسم البياني (رقم 05) يتضح أن هناك نمو مستمر وبصفة طردية متزايدة لعدد أجهزة الدفع الإلكتروني ما يعكس التوسع الواضح في استخدام هذه التقنية داخل السوق الجزائري، حيث بلغت أعلى نسبة نمو لها خلال الفترة من 2016 إلى 2017 لتشهد تضاعف في عدد الأجهزة تقريبا، لكون أن العدد زاد لنسبة فاقت 137%، وارتفاع في الفترة بين 2018 و2019 ارتفاع العدد بنسبة تقارب 54%، ما يشير إلى تسارع وتيرة الانتشار، لتشهد الفترة بين 2020 إلى 2021 حدوث تباطؤ نسبي في نمو مقارنة بالسنوات السابقة بنسبة حوالي 12,7%، وعليه فهذا التطور يعكس أن التجار والمستهلكين زادت ثقتهم في وسائل الدفع الإلكترونية، وأن الجهود

المبدولة من قبل الدولة والبنوك في ترقية وتعميم التعاملات الرقمية كبيرة، وأنها كانت السبب في دخول المزيد من القطاعات التجارية ضمن منظومة الدفع الإلكتروني.

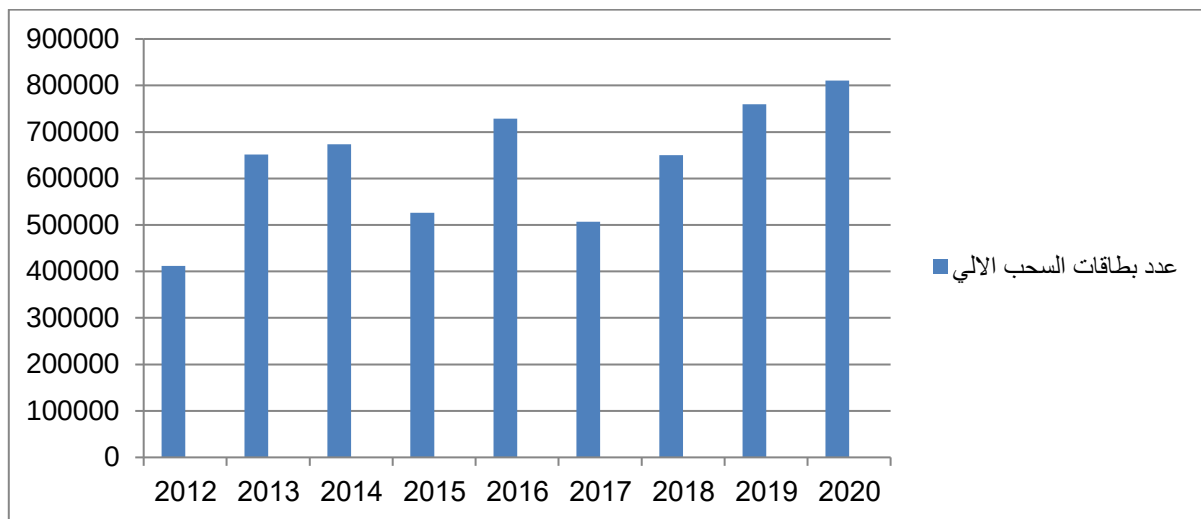
الجدول رقم (07): تطور عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
عدد بطاقات السحب الآلي	411572	651383	673243	525850	728720
عدد بطاقات السحب لكل ألف بالغ	15,22	23,69	24,11	18,57	25,36
السنوات	2017	2018	2019	2020	
عدد بطاقات السحب الآلي	506881	650220	759342	810227	
عدد بطاقات السحب لكل ألف بالغ	17,41	22,04	25,40	26,69	

المصدر: بالاعتماد على بيانات على الموقع: <https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/>، يوم 2024/05/06، على الساعة: 10:30.

تم بالاعتماد على الجدول السابق بإعداد الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (06): شكل بياني يبين تطور عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر 2012-2020.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 07.

يتضح من خلال الجدول (رقم 07) والشكل (رقم 06) ارتفاع عدد بطاقات السحب من 411572 بطاقة خلال سنة 2012 إلى 525850 بطاقة سنة 2016 مسجلة بذلك تراجع إلا أنها أعادت الانخفاض وهو أقصى انخفاض وصلت إليه حيث بلغ 506881 ذلك في سنة 2017 لتعاود الارتفاع المستمر إلى غاية 2020 واصلت بذلك إلى أقصى ارتفاع لها في هذه السنة البالغة بذلك 810227 بطاقة سحب. وهذا ما أكدته عدد بطاقات السحب التي بلغت حوالي

27 بطاقة لكل ألف بالغ من السكان في سنة 2020 التي ارتفعت عن سنة 2012 التي بلغت حوالي 15 بطاقة لكل ألف بالغ من السكان.

فالذين يمتلكون البطاقات صنفين ذكور وإناث وهذا ما سيتم التطرق إليه في الجدول الموالي:

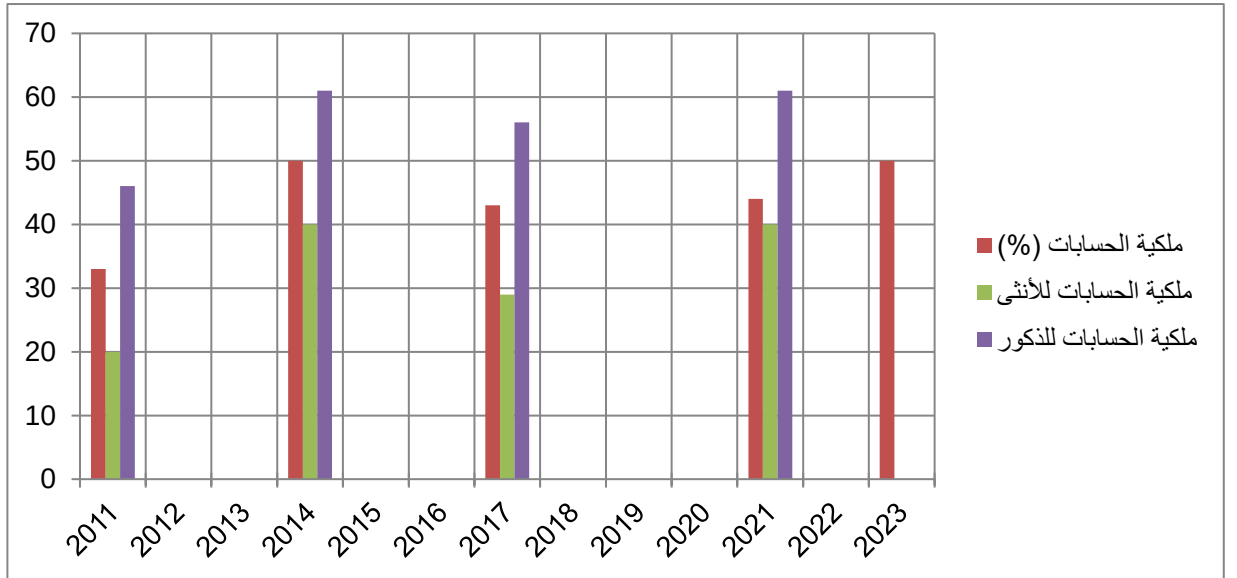
الجدول رقم (08): جدول يبين ملكية الحسابات:

السنوات	2011	2014	2017	2021	2023
ملكية الحسابات (%)	33	50	43	44	50
ملكية الحسابات للأثني	20	40	29	40	/
ملكية الحسابات للذكور	46	61	56	61	/

المصدر: بالاعتماد على بيانات على الموقع: <https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/>، يوم 06/05/2024، على الساعة: 11:30.

وليتم تحليل ما جاء في الجدول تم الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (07): رسم بياني لملكية الحسابات في الجزائر 2011-2023.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 08.

يتضح من خلال الجدول (رقم 08) و الشكل (رقم 07) أن ملكية الحسابات تزايدت سنة 2014 لتتخفف في 2017 لتعاود الارتفاع لسنة 2021 حيث اعتبرت سنة 2020 نقطة تحول بسبب كوفيد-19، كما يتضح كذلك سيطرة الجانب الذكوري لان أغلب مالكي الحسابات الذكور أكبر مما هو عليه لدى الإناث إلا أنه في 2021 حدث تقارب بين امتلاك الجنسين لحساب وذلك عائد إلى كون ظهور منحة البطالة التي كانت سببا في كون أن العديد من الإناث

المكثات في البيت الغير العاملات قمن بفتح حسابات من اجل الاستفادة من هذه المنحة فكان ارتفاع معدل الملكية لدى النساء بسبب البرامج الاجتماعية.

4.4. مرتبة الجزائر عربيا وعالميا حسب درجة مؤشر الشمول المالي:

من خلال ما سبق تبين لنا التحسن الملحوظ الذي حققته الجزائر جراء الإجراءات التي اتخذتها، وهذه حقيقة لا بد من الإقرار بها، إلا أنه من أجل معرفة هذا كان لا بد من مقارنة ومعرفة مكانتها مع الدول العربية أو العالمية عل حد سواء من حيث درجة مؤشر الشمول المالي، وهذا الذي يوضحه الجدول التالي:

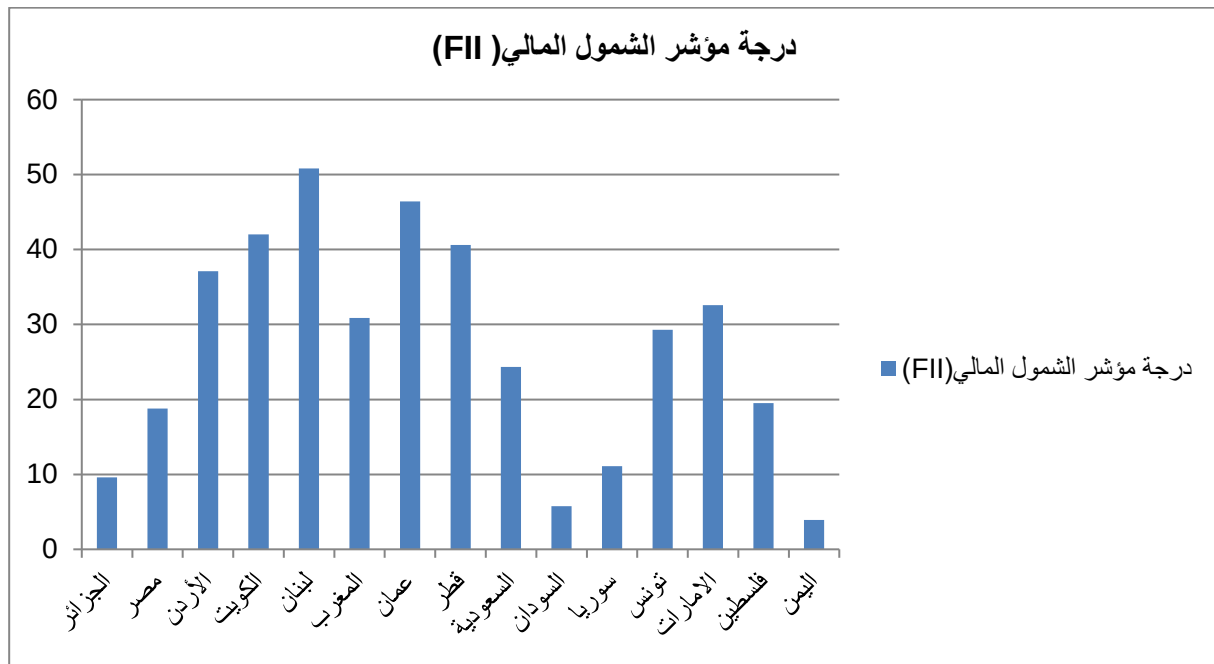
الجدول رقم (09): يبين ترتيب الجزائر ضمن الدول العربية والعالمية حسب درجة مؤشر الشمول المالي:

الدولة	FII درجة مؤشر الشمول المالي)	الرتبة العربية	الرتبة العالمية
الجزائر	9,62	13	141
مصر	18,77	11	122
الأردن	37,11	05	68
الكويت	42,01	03	55
لبنان	50,83	01	36
المغرب	30,86	07	82
عمان	46,42	02	42
قطر	40,60	04	57
السعودية	24,34	09	103
السودان	05,74	14	157
سوريا	11,08	12	138
تونس	29,29	08	88
الإمارات	32,60	06	77
فلسطين	19,50	10	121
اليمن	3,93	15	170

المصدر: يخلف سمية، العجاج فاطمة الزهراء، واقع الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي للفترة 2011-2021، المجلد 08، العدد 03، 2022/12/31، ص 77.

وبالاعتماد على بيانات الجدول (رقم 09) نقوم بإعداد الشكل الموالي:

الشكل رقم (08): رسم بياني يبين ترتيب الجزائر ضمن الدول العربية والعالمية حسب درجة مؤشر الشمول المالي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 09.

اتضح من خلال الجدول رقم 09 والشكل رقم 08 أن هناك العديد من الدول التي تسعى لتعزيز الشمول المالي لديها فمن خلال الجدول يتضح:

- تعتبر لبنان أول الدول العربية التي حققت قفزة جد ممتازة كون انه تحتل المرتبة الأولى عربيا والمرتبة 36 عالميا.
- الجزائر حققت قفزة نوعية في الشمول المالي رغم أنه لم تهتم به إلا مؤخرا فهي تحتل المرتبة 13 عربيا وهذا يدل على الجهود المبذولة والمتواصلة من قبل الجزائر إلا أنها جهود غير كافية وذلك كون أنه تسبقها العديد من الدول العربية كالإمارات ومصر وغيرها أهمها فلسطين التي احتلت المرتبة العاشرة فرغم ما تعانيه إلا أنها أحسن مرتبة من الجزائر ما يضعها في موقف محرج عليها السعي جاهدة لتعزيز الشمول المالي لديها ما يرفع من قيمة مؤشره.
- أما على المستوى العالمي تحتل الجزائر المرتبة 141 وهي مرتبة متوسطة في حين أن لبنان تحتل المرتبة 36 الخاصة بمؤشر الشمول المالي لذا على الجزائر دراسة التجربة اللبنانية ومحاولة الاستفادة منها.
- رغم المجهودات التي تبذلها البلدان العربية إلا أنها ما زالت في ذيل الترتيب خاصة بعض الدول.
- وعليه يظهر أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة عربيا وعالميا وذلك وفقا لمؤشر الشمول المالي (141 عالميا من أصل 170 دولة)، فبعض الدول كـلبنان والأردن تتقدم الترتيب، ما يشير إلى ضرورة الاستفادة من تجاربها.

5. خاتمة:

أظهرت الدراسة أن التكنولوجيا المالية تمثل فرصة حقيقية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، لكن هذا يتطلب جهوداً هيكلية تشمل تحسين البنية التحتية، رفع الوعي المالي، مع تطوير السياسات الداعمة، لتستخلص الدراسة إلى أن التقدم المحقق لا يزال غير كافٍ مقارنة بالمعايير الدولية، فلا بد للسلطات الجزائرية من تسريع وتيرة التحول الرقمي من أجل تحقيق نتائج أفضل.

1.5. اختبار الفرضيات:

اشتملت الدراسة على الفرضية الرئيسية لاختبار صحتها: "للتكنولوجيا المالية تأثير إيجابي على الشمول المالي لكن هذا التأثير محدود في الجزائر"، فرضية صحيحة، وذلك كون أن البيانات أظهرت أن الجزائر شهدت نمواً في استخدام أدوات الدفع الإلكتروني، إلا أن مؤشر الشمول المالي لا يزال منخفضاً وذلك نتيجة ضعف البنية التحتية الرقمية مع محدودية التغطية في العديد من المناطق النائية، وضعف الثقيف المالي والثقة في النظام المصرفي. كما اشتملت الدراسة على فرضيات فرعية تمثلت في:

- فرضية: "توجد تطبيقات ملموسة للتكنولوجيا المالية كالدفع الإلكتروني وبطاقات السحب"، فرضية صحيحة، من خلال البيانات الإحصائية السابقة الذكر أوضحت زيادة كبيرة في عدد معاملات الدفع الإلكتروني وعدد محطات الدفع وبطاقات السحب، بالإضافة إلى إدخال خدمات جديدة عبر الانترنت (كتسديد الفواتير، تحويل الأموال)، ما يؤكد وجود تطبيق فعلي للتكنولوجيا المالية.

- فرضية: "ساهمت أدوات التكنولوجيا المالية إلى حد ما بتوسيع قاعدة الشمول وجعلت الخدمات متاحة للعديد"، فرضية صحيحة، ليتضح من خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسة أن التكنولوجيا المالية ساهمت إلى حد كبير في توسيع قاعدة الشمول المالي ليصل إلى عدد كبير من شرائح المجتمع بمختلف أطيافها فلاح، تجار، رجال أعمال، وحتى الماكثات بالبيت، إضافة إلى توعية العديد من المتعاملين ومعرفتهم بالخدمات المقدمة ما ساهم في نشر الشمول المالي على نطاق واسع عما كان عليه قبلاً وذلك بفضل التكنولوجيا المالية التي استحدثت أدوات ساهمت في سهولة ويسر تقديم الخدمات.

- فرضية: "استطاعت الجزائر من تحقيق تقدم مقارنة ببعض الدول العربية في مجال الشمول المالي"، فرضية خاطئة، فحسب مؤشر الشمول المالي، احتلت الجزائر المرتبة 13 عربياً والمرتبة 141 عالمياً في حين دول عربية أخرى كلبنان، الأردن، المغرب حققت مراتب أفضل، ما يثبت أن الجزائر مازالت في موقع متأخر، رغم التطورات الأخيرة.

2.5. نتائج الدراسة: رغم كل الجهود المبذولة إلا أن هذا التوجه ضعيف نتيجة لعدم ملائمة بيئة الأعمال، ليتم التوصل إلى النتائج التالية:

- يعتمد تحقق الشمول المالي والوصول به إلى أعلى المستويات على الجهاز المصرفي الذي مازال إلى يومنا هذا في حاجة بعض التعديلات.
- هناك فجوة في تغطية المناطق النائية ومحدودية في الثقيف المالي.

- رغم أن هناك العديد من الخدمات المالية في البريد مثل خدمة أرسلني وخدمة sms للتعرف على الرصيد بالهاتف دون التوجه للمركز كما انه يستطيع دفع فاتورة الكهرباء والماء وحتى تعبئة الرصيد إلا أنها غير معروفة لدى الكثير من أفراد المجتمع بسبب عدم التعريف بها من جهة ونقص الإشهار.
- مازال مشكل عدم الثقة في الجهاز المصرفي الجزائري مطروح في الجزائر وهذا يضيع على الاقتصاد الجزائري العديد من الأموال والفرص التي يمكن أن تستثمر في قطاعات إنتاجية.
- السعي لابتكار خدمات بتكاليف رمزية يجذب عدد أكبر من المتعاملين والعمل على تطوير اقتراحات ذات الصلة بموضوع البحث.
- رغم كل الجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية لدعم وتعزيز التكنولوجيا المالية من أجل دعم الشمول المالي إلا أنها مازالت في حاجة لمجهودات أكثر من ذلك.

3.5. التوصيات: هناك جملة من التوصيات على الجزائر أخذها بعين الاعتبار:

- على الجزائر السعي لإجراء إصلاحات على الجهاز المصرفي حتى تساهم في كسب ثقة المتعاملين وتعزيز الثقة في النظام المالي مع تطوير المنتجات المالية المتنوعة.
- لا بد من تطوير البنية التحتية الرقمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسينها، مع توسيع نطاق الانترنت في المناطق النائية من أجل تسهيل الوصول للخدمات المالية الرقمية.
- زيادة الوعي المالي بإطلاق حملات توعية مالية مستهدفة مختلف فئات المجتمع.
- فتح تخصصات في الجامعة ومراكز التكوين المهني من أجل تأهيل العنصر البشري وتكوينه وتزويده بالخبرات والمهارات التي يحتاجها من أجل إنشاء شركات التكنولوجيا المالية مع منحها امتيازات من قبل الدولة، مع وضع مناهج دراسية واستغلال الإعلام من أجل تعزيز التثقيف المالي.
- دعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية.
- تعزيز التعاون مع الدول العربية الرائدة عربيا لتبادل التجارب.

6. قائمة المراجع:

1.6. قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- fatma, B., & Boufelfel, S. (2023). Financial inclusion in Algeria : between the necessity of application and the challenges of realization during(2004-2021) . *Finance and Business Economics Review* , 07 (01).
- Fayce, B., & El-Mehdi, B. (2022). The Reality of Financial Inclusion in Algeria Under the Current Level of Governance . *Economic Sciences, Management and Commercial Sciences Review* (30).

2.6. قائمة المراجع باللغة العربية:

- رشيد نعيمى، و عبد الحفيظ بن ساسي. (2021). تقييم الشمول المالي والمصرفي في الجزائر وفق مؤشرات الوصول المالي خلال الفترة: 2015-2020. *مجلة أفاق علوم الادارة والاقتصاد* ، 05 (31).
- ريهام أحمد ممدوح حسين. (2020 ، 12 20). أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية . *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة* .
- صليحة فلاق، و سامية شارفي. (بلا تاريخ). دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي -تجربة مملكة البحرين-. *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية* .
- عميرش ايمان، و نجوم قمازي. (2023). مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي-دراسة تجربة دولة كينيا-. *مجلة أبعاد اقتصادية* ، 13 (01).
- كردوسي مروة. (2024). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي- دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية-، أطروحة دكتوراه . *العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية وبنوك: جامعة قلمة*.
- مفيدة الأحسن، كريم بشاري، و الاحسن رفيق. (2023). واقع الشمول المالي في الجزائر(واقع وتحديات)-دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر من 2011 إلى 2021. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات* ، 12 (02).
- ومضة. (2025 ، 01 30). التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا توجهات قطاع الخدمات المالية . تم الاسترداد من تقرير التكنولوجيا المالية : https://www.findevgateway.org/sites/default/files/users/user611/ar_fintechmena_wamda.pdf
- يخلف سمية، و فاطمة الزهراء العجاج. (2022). واقع الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي للفترة 2011-2021 . *مجلة البشائر الاقتصادية* ، 08 (03).